التاسيس الدستوري لالزام الادارة بالشفافية

 تقتضي سيادة القانون خضوع هيئات الدولة المختلفة لاحكامه وعدم الخروج عليها احتراماً لمبدأ المشروعية ، والذي يتطلب موائمة جميع التصرفات الصادرة عن الادارة العامة مع مايقتضيه باعتبارها احدى الهيئات العامة للدولة مع خضوعها في هذا السياق الى الرقابة البرلمانية والقضائية ضماناً لاحترام المشروعية .

 وحيث ان العمل الاداري يخضع لقاعدة السرية الادارية سعياً للمحافظة على المصلحة العامة وجعل الادارة تعمل بحرية كبيرة في انجاز المهام الموكلة اليها وكذلك حماية للخصوصية بالنسبة للافراد ، اوجد نوعاً من الانفصال بين الادارة وما تصدره من قرارات وبين المتعاملين معها خصوصاً مع اعتماد الادارة امتيازات القانون العام القائمة على اخضاع المتعاملين معها لما تصدره بارادتها المنفردة دون الزام على عاتقها ببيان الاسباب والمبررات لقراراتها ، واذا كانت مقتضيات الديمقراطية تتطلب وجود تواصل وتحاور بين الحكام والمحكومين. والخضوع للادارة قد لايتلائم مع المظهر الديمقراطي، ظهرت الحاجة الى ايجاد مظاهر حديثة للعمل الاداري تتجاوز السرية وماتحمله من عيوب في مقدمتها ضعف الرقابة الشعبية لانعدام الوصول الى المعلومات والوثائق الادارية بحجة السرية ، مما دعى الى البحث عن نماذج جديدة لتسيير العمل الاداري تقوم على الشفافية واتاحة المعلومات وكذلك المشاركة والمساءلة سعياً لايجاد نوع جديد من العلاقة بين الافراد والادارة بما تفرز شرعية الادارة وتبعد مظاهر التشكيك عنها .

 واذا كانت الشفافية في العمل الاداري قد اصبحت في السنوات الاخيرة النموذج المعتمد في العديد من بلدان العالم ومطلباً تسعى الدول الاخرى للوصول اليه بمجرد توفير مقوماته القانونية والمادية مع وجود الارادة للعمل بمقتضاه ، فكان البحث عن اساس دستوري يقوم عليه واجب احترام الشفافية في العمل الاداري خصوصاً وان كان هناك العديد من الاسباب التي تدفع للاخذ بهذا النظام سواء في حال نص الدستور صراحة على حرية الوصول الى المعلومات الادارية ام لم يرد نص في هذا السياق.

 وقد كان بحثنا ينصب على هذه الجزئية وهي بيان الاساس الذي يقوم عليه التزام الادارة بوجوب احترام الشفافية في عملها ، خصوصاً مع خلو الدستور العراقي لعام 2005 من النص الصريح على وجوب التزام الادارة بالشفافية والعمل على اتاحة المعلومات التي بحوزتها لافراد الشعب ، والحاجة الماسة لتشريع قانون كهذا يتيح لافراد الشعب الوصول الى المعلومات الادارية بسهولة ويسر تعزيزاً للمضي نحو تأسيس نظام قائم على اساس ديمقراطية واسعة النطاق قائمة على الشفافية والمساءلة والمشاركة .